

1 التمييز بين القواعد الامرة والمكملة

— القاعدة الامرة لا يجوز الاتفاق على عكسها اما القاعدة المكملة يجوز مخالفتها باتفاق الافراد

— البطلان المطلق هو عقوبة مخالفة القواعد الامرة اما القاعدة المكملة فيترتب عنها البطلان النسبي

— تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بالبطلان على مخالفة القواعد الامرة اما القواعد المكملة فلا بد من الدفع ببطلان مخالفتها من طرف صاحب المصلحة.

— القواعد الامرة تتعلق بالنظام العام و الاداب العامة اما القواعد المكملة فلا تتعلق بذلك النظام العامو يقصد به مجموع المصالح الجوهرية للمجتمع او مجموعة الأسس السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي يقوم عليها المجتمع في وقت واحد والقاعدة التي تقرر زواج الرجل بأكثر من زوجة لا يمكن الاتفاق على مخالفتها لانها من النظام العام في بعض المجتمعات, و هي مخالفة للنظام العام في مجتمعات أخرى

2 **قارن بين قواعد القانون و الدين:** من حيث النطاق قواعد القانون تنحصر في العلاقات الاجتماعية اما الدين يهتم بصلة الإنسان بربه و بواجباته نحو نفسه و بعلاقاته مع غيره الناس اما من حيث الجزاء الديني اخروي يحاسب الإنسان يوم القيامة. اما الجزاء القانوني فهو جزاء حال دنيوي

3 خصائص القاعدة القانونية مع الشرح

ذات سلوك اجتماعيات بعد اجتماعي. عامة ومجردة ملزمة

4 **الحالة الأولى** يصوت و يصادق عليه مجلس الأمة و ينشر في الجريدة الرسمية بعد امضاء رئيس الجمهورية

الحالة الثانية يصادق أعضاء مجلس الأمة على نص قانون المرور مع التحفظ على التصويت على بعض المواد يطبق عليها الإجراءات القانونية و الدستورية من خلال احالتها على لجنة متساوية الأعضاء من غرفتي البرلمان, حيث يتم تنصيب لجنة متساوية الأعضاء تضم ممثلين عن غرفتي البرلمان في اجل أقصاه 15 يوما بهدف اقتراح صيغة توافقية للأحكام محل الاختلاف المادة 145 من التعديل الدستوري 2020